

أنور عبد الرحمن : معظم المجتمعات العربية تنتقد أي شيء لكنها لا تقبل توجيه النقد إليها



أحمد المسلم : اقترحنا ترحيل رصيد دعم الكهرباء غير المستخدم يومياً.. ورفع الشريحة الثالثة إلى 10 آلاف وحدة



عملها من أجل جمع كل المعلومات اللازمة، وبناء على نتائج التحقيق والمعلومات التي تقدمها الجهة المختصة يمكن أن تحدد الخطوة التالية، وما إذا كانت هناك أخطاء تستوجب استخدام أداة الاستجواب أم لا.

لكنه شدد على أن استخدام الأدوات الرقابية ليس هدفاً، إذا بقيت المشكلة نفسها من دون حل، ولذلك يفضل إعطاء التفاوض فرصة للوصول إلى معالجة فعلية لأي مشكلة مثل فواتير الكهرباء.

أي زيادة على المواطن مرفوضة

وشدد رئيس مجلس النواب على أن أي زيادة في الأعباء التي يتحملها المواطن أمر مرفوض، داعياً إلى مراعاة الواقع المعيشي للأسر وقدرتها الحقيقية على التحمل، مشيراً إلى أن فئة المتقاعدين على سبيل المثال أصحاب دخل متواضع، وبالتالي فإن أي استقطاعات اضافية من رواتبهم تمثل عبئاً كبيراً عليهم.

الدبلوماسية البرلمانية في مواجهة

الاعتداءات الإيرانية الأثمة

وفي رده على سؤال لصحيفة «الوطن»، حول دور الدبلوماسية البرلمانية ومجلس النواب في كشف وإدانة الاعتداءات الإيرانية على البحرين أمام المحافل والمنظمات الدولية، أكد رئيس مجلس النواب أن البحرين قامت بتحريك برلماني مكثف في هذا الملف، موضحاً أن الوفد البرلماني البحريني عمل خلال الاجتماع الأخير للاتحاد البرلماني الدولي على إدخال بند طارئ لإدانة العدوان الإيراني على دول الخليج والأردن، مشيراً إلى أن الوفد بذل جهداً كبيراً في التحرك من أجل هذا البند واستند في طرحه إلى قرارات دولية صدرت في شأن الاعتداءات.

وأضاف رئيس مجلس النواب أنه هناك تحركاً آخر وهو مشروع بند طارئ مقدم من الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين لإدراجه ضمن أعمال الجمعية العامة الـ153 للاتحاد البرلماني الدولي، المقرر عقدها في جمهورية تنزانيا المتحدة، يتعلق بـضمان حرية الملاحة والأمن البحري وحماية تدفق التجارة الدولية في الممرات والمضايق البحرية وفقاً للقانون الدولي».

وأكد أن ملف الممرات البحرية لا يمس دول الخليج وحدها، بل يرتبط بالمصالح الاقتصادية وحركة التجارة الدولية لدول كبرى على مستوى العالم، الأمر الذي يمنح المبادرة بعداً دولياً يتجاوز حدود المنطقة.

الميزانية الجديدة وعمل المجلس في الدور القادم

وفيما يخص ملامح الميزانية العامة الجديدة، أكد رئيس مجلس النواب أن المجلس لم يتسلم حتى الآن أي ملامح بشأن

البرنامج الذي سبق أن أقرته السلطة التشريعية نفسها، ومن ثم لا تكون الحكومة ملزمة بتقديم برنامج جديد لمجرد تمديد الفصل.

أما الموازنة، فأوضح أنها تخضع للمادة 109 من الدستور، وأن مشروع الميزانية يقدم إلى مجلس النواب قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، وأن الدستور يجيز تقديمها مدة تصل إلى سنتين كحد أقصى.

وبيّن أن الميزانية تعتبر قانوناً يسري إلى المستقبل ولا يرتبط نفادها ببقاء أعضاء في مجلس النواب، وبالتالي يمكن للمجلس القائم إقرار ميزانية يمتد سريانها إلى مرحلة لاحقة، حتى إذا أجريت انتخابات وتشكل مجلس جديد.

آلية التعامل مع الدوائر الثلاث الشاغرة

وحول كيفية التعامل مع الدوائر الثلاث التي أصبحت من دون نواب، أوضح رئيس المجلس أن الأصل الدستوري هو أن النائب يمثل الشعب بأكمله، وليس فقط ناخبي دائرته، حتى وإن جرى العرف عملياً على ارتباط كل نائب بصورة أكبر بدائرته.

وأشار إلى اتخاذ ترتيبات لتسهيل خدمة المواطنين في المناطق التي شغرت مقاعد ممثليها، من بينها توفير موظف إضافي لنواب الدوائر القريبة من تلك الدوائر الشاغرة للمساعدة في تغطية الجهد المطلوب، مع التوافق بصورة ودية على متابعة المناطق المعنية.

وأكد أن أي مواطن من تلك المناطق يستطيع مراجعة النواب، وأن المجلس لا يمكن أن يرفض خدمة مواطن لمجرد أنه ينتمي إلى دائرة أخرى، لأن مسؤولية النائب تشمل المواطنين جميعاً.



تشكيل لجنة تحقيق بشأن ملف الكهرباء أو طلب استجواب أمر غير مستبعد